ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

Legal protection of rights and freedoms: civil disobedience as a model

The researcher. Raheem Abbas Hammood

University of Religions and Sects ,Faculty of Law, Iran

Rahimlaw1978@gmail.com

Dr. Professor. Dr. Majid Masoudi

Faculty Member of the Islamic Research and Education Institute ,Iran

Rahimlaw1978@gmail.com

Article info.

Article history:
- Received 14 August 2024
- Accepted 2 March 2025
-Available online 1 June 2025

Keywords:

- Civil disobedience
- positive law
- human rights
- political freedom
- peaceful resistance
- social change
- legal systems
- unjust laws
- nonviolent protest
- fundamental freedoms
- legal legitimacy
- civil rights.

Abstract: Civil disobedience is an important legal and social phenomenon that reflects the struggle of individuals or groups against laws they perceive as unjust or oppressive. This research aims to study the concept of civil disobedience within the framework of positive law, analyzing the legal methods through which this disobedience is practiced, as well as the legal conditions that justify it. In this context, the study examines the relationship between civil disobedience and fundamental human rights, such as freedom of expression and peaceful assembly. The research also explores the impact of civil disobedience on political and social systems, and how it contributes to social and political change.

The study includes an analysis of the different concepts of civil disobedience in various legal systems, from Western legislation to legal frameworks in developing countries. Additionally, the research addresses the legal and ethical challenges individuals face in practicing civil disobedience, such as the boundary between peaceful resistance and violence, and how this phenomenon is handled in courts of positive law.

Ultimately, the study aims to provide a comprehensive perspective on how civil disobedience is accepted or confronted in positive law, and the role of the judiciary in assessing the legitimacy of this disobedience.
© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

الحماية القانونية للحقوق والحريات العصيان المدنى انموذجا

الباحث. رحيم عباس حمود

كلية الحقوق، جامعة الأديان والمذاهب , ايران

Rahimlaw1978@gmail.com

الاستاذ الدكتور مجيد مسعودي

كلية الحقوق، جامعة الأديان والمذاهب , ايران

Rahimlaw1978@gmail.com

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : ١٤/ آب/ ٢٠٢٤
- القبول : ٢ / اذار/ ٢٠٢٥
- النشر المباشر: ١/حزيران/٢٠٢٥

الكلمات المفتاحية :

العصيان المدنى

- القوانين الوضعية
- القوانين غير العادلة
- التمرد السلمي
- الحريات الأساسية
- الحقوق المدنية.

الخلاصة: يُعتبر العصيان المدنى ظاهرة قانونية واجتماعية هامة، تعكس صراع الأفراد أو الجماعات ضد القوانين التي يرونها غير عادلة أو قمعية. يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم العصيان المدنى في إطار القوانين الوضعية، وتحليل الطرق القانونية التي يتم من خلالها ممارسة هذا العصيان، وكذلك الشروط والأبعاد القانونية التي تبرره. في هذا السياق، يتناول البحث علاقة العصيان المدنى بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، مثل حرية التعبير والتجمع السلمي. كما يُستعرض تأثير العصيان المدنى على الأنظمة السياسية والاجتماعية، وكيفية تأثيره في تحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي.تشمل الدراسة تحليلًا للمفاهيم المختلفة للعصيان المدنى في الأنظمة القانونية المتنوعة، بدءًا من التشريعات الغربية إلى الأنظمة القانونية في الدول النامية. كما يتناول البحث التحديات القانونية والأخلاقية التي تواجه الأفراد في ممارسة العصيان المدنى، مثل الحدود بين المقاومة السلمية والعنف، وكيفية معالجة هذه الظاهرة في محاكم القوانين الوضعية. في النهاية، تهدف الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة حول كيفية تقبل أو مواجهة العصيان المدنى في القانون الوضعى، وتحديد دور القضاء في تقييم شرعية هذا العصيان.

© ٢٠٢٣ , كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة : يعد العصيان المدني ظاهرة هامة ومثيرة للجدل في مجالات القانون والسياسة والنشاط الاجتماعي. ويُعرَّف العصيانَ المدني على أنه انتهاك متعمد وعلني للقوانين، عادةً بطريقة سلمية، من قبل الأفراد أو الجماعات الذين يعتقدون أن بعض القوانين غير عادلة أو غير أخلاقية. لقد لعب العصيانَ المدني دورًا محوريًا في تحدي الأنظمة القمعية والمطالبة بالتغيير الاجتماعي والسياسي عبر التاريخ، حيث استخدمه العديد من الشخصيات البارزة مثل مهاتما غاندي، ومارتن لوثر كينغ جونيور، ونيلسون مانديلا لمواجهة الأنظمة التي تمارس التمييز والظلم وانتهاك حقوق الإنسان.في إطار القوانين

الوضعية، يطرح العصيانَ المدني قضية قانونية معقدة. فمن ناحية، يمكن اعتباره شكلًا مشروعًا من أشكال الاحتجاج بهدف الدفاع عن مبادئ أخلاقية أسمى؛ ومن ناحية أخرى، يتضمن خرقًا للقانون، ما قد يؤدي إلى عواقب قانونية. إن العلاقة بين العصيانَ المدني والنظام القانوني تثير تساؤلات هامة حول حدود حقوق الأفراد، وطبيعة العدالة، ودور القانون في المجتمع. يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم العصيانَ المدني في إطار القوانين الوضعية، مع تحليل كيفية تعامل الأنظمة القانونية المختلفة مع هذه الظاهرة.كما يناقش البحث الأبعاد الأخلاقية للعصيانَ المدني، مع التركيز على التوازن بين الحفاظ على النظام الاجتماعي وحماية حقوق الأفراد في التعبير عن معارضتهم. من خلال تحليل المبادئ القانونية والحالات التاريخية، يسعى هذا البحث إلى تقديم فهم أعمق للعصيان المدني وآثاره على القانون والمجتمع.

المطلب الاول

مفهوم العصيان المدني

يُترجم العصيان المدني أيضًا على أنه عصيان عام، وهي بالطبع ليست ترجمة دقيقة، لكنها تحتوي على نقطة دقيقة؛ وأن العصيان المدني لن يكون فعالاً عملياً إذا بدأ من أشخاص محددين ولم ينتشر على نطاق واسع. لكن مثل هذه الحركة دائما لها نقطة بداية، ونقطة البداية تلك هي عصيان عدد قليل من الأشخاص المحددين للقانون أو القوانين التي لا يقبلها جزء كبير من الشعب، لكن لا أحد يجرؤ على عصيانها. الشخص أو الأشخاص الذين يبدأون هذا العصيان للقانون قد يلهمون الآخرين ويقودونهم إلى انتهاك القوانين التي لا يعتبرها الرأي العام عادلة. على سبيل المثال، في الأول من ديسمبر عام ١٩٥٥، رفضت روزا باركس التنازل عن مقعدها في الحافلة لرجل أبيض، ونتيجة لذلك، تم القبض عليها وتغريمها. و يأتي فيما يلي العصيان المدني لغة و اصطلاحا؛

تعريف العصيان المدني لغةً

تعريف العصيان لغةً: فَقَدْ العصيان خلاف الطاعة، يقول ابن منظور: (والعصيانُ خِلافُ الطَّاعَة عَصى العبد ربه إذا خالف أَمْرَه، وعصى فلان أَميرَه، يَعْصِيهِ عَصْياً وعِصْياناً). وقد ورد لفظ عصى ومشتقاته في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة منها: قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾[١] وقوله: (مَنْ أَطَاعَنِي: أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَمَنْ يُطِعِ الأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي ...)[٢]. قال الطبري: (والعصيان: يعني ركوب

---

[١] سورة النساء: ١٤

[٢] الفراهيدي، *كتاب العين*: ج ٨، ص ٥٣؛ ابن سيده، *المحكم والمحيط الأعظم*: ج ٩، صص ٣٥٨-٣٥٩؛ الجوهري، *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*: ج ٦، ص ٢٢٠١؛ ابن منظور، *لسان العرب*: ج ١٣، ص ٤٠٢

ما نهى الله عنه في خلاف أمر رسول الله ع، وتضييع ما أمر الله (به)، وقال ابن كثر: (العصيان: هي جميع المعاصي١). عَصِيَ الرجلُ في القوم بسيفه و عَصاه فهو يَعْصَى فيهم إذا عاثَ فيهم عَيْثاً، و الاسمُ العَصَا. قال ابن الأَعرابي: يقال عَصَاهُ يَعْصُوه إذا ضرَبَه بالعصا. و عَصِيَ يَعْصَى إذا لَعِبَ بالعَصا كَلِعبه بالسيفِ. قال ابن سيدة في المعتل بالياء: عَصَيْته بالعصا و عَصِيته ضربْتُه، كلاهما لُغةٌ في عَصَوْتُه، و إنما حَكَمْنا على أَلف العَصا في هذا الباب أنها ياءٌ لقَولهم عَصَيْته، بالفتح فأَمّا عَصِيته فلا حجة فيه لأَنه قد يكون من بابِ شَقِيتُ و غَبِيت٢و الْعِصْيَانُ: خلاف الطاعة. و قد عَصَاهُ يَعْصِيهِ عَصْياً و مَعْصِيَةً؛ فهو عاصٍ و عَصِيٌّ. و عَاصَاهُ أيضاً مثل عَصَاهُ، و اسْتَعْصَى عليه٣.

تعريف المدني لغةً: المدني: (نسبة إلى المدينة، ومدن بالمَكانِ: أَقامَ، فِعْلٌ مُماتٌ، وكلُّ أَرضٍ يُبنَى بِهَا حِصَنٌ فِي أُصْطُمَّتِهَا فَهِيَ مَدِينَةٍ، وَإذا نسبت إلى المدينة فالرجل والثوب مَدَني، والطير ونحوه مَدِيني، لا يقال غير ذلك، والمدينة إذا أطلقت: مَدِينَةُ النَّبِي ع، غَلَبَتْ عليها تفخيماً ...)٤.

تعريف العصيان المدني اصطلاحا

العصيان المدني هو فعل منظم ومنهج يقوم به الأفراد أو الجماعات ضد قوانين أو سياسات يعتبرونها غير عادلة أو غير أخلاقية، ويكون هذا الفعل غير عنيف في الغالب. يهدف العصيان المدني إلى التعبير عن الاحتجاج والمطالبة بتغيير قانوني أو اجتماعي من خلال عدم الامتثال الطوعي للقوانين التي يعتبرها المشاركون في العصيان متعارضة مع مبادئ العدالة والمساواة. يتميز العصيانَ المدني بأنه يتسم بالتزام السلمية، ويُمارس غالبًا بشكل علني وشفاف مع استعداد لتحمل العواقب القانونية الناتجة عن انتهاك القوانين المعنية.٥

فالعصيان المدني: بمعنى السلمي الذي لا عنف فيه ولا قوة من قبل الرعية. ويقابله العصيان المسلح، والمتمثل بمخالفة الجنود أو المدنيين على حد سواء، قوانين النظام الحاكم وأوامره، ولجوؤهم إلى العنف والسلاح؛ لتحقيق مطالبهم. فإن كان من الجنود فحسب عصياناً عسكرياً مسلحاً، وإن كان منهم ومن غيرهم من الرعية سمي عصياناً مسلحاً، والفرق بين العصيانين أن المدني يكون سلمياً، وأما المسلح فإنه يكون بالقوة واستخدام السلاح، ويتفق العصيانان المدني والمسلح غير العسكري في أن كليهما قد يشارك فيهما كافة أفراد الشعب بما فيهم الجنود جاء في كتاب حلقات العصيان المدني: (وفي حركة اللا عنف فإن كلمة مدني صفة للعصيان لا علاقة لها بالمشاركين، وإنما تعني عكس ما تعنيه كلمة عنف، وهذا

---

١. ابن سيده، *المحكم والمحيط الأعظم*: ج ٩، صص ٣٥٨-٣٥٩؛ الجوهري، *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*: ج ٦، ص ٢٢٠١

٢. ابن منظور، *لسان العرب*: ج١٥، ص ١٩٥

٣. الجوهرى، *الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية*: ج٦، ص ٢٤٢٩

٤. الفراهيدي، *كتاب العين*: ج ٨، ص ٥٣؛ ابن سيده، *المحكم والمحيط الأعظم*: ج ٩، صص ٣٥٨-٣٥٩؛ الجوهري، *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*: ج ٦، ص ٢٢٠١؛ ابن منظور، *لسان العرب*: ج ١٣، ص ٤٠٢

٥. عبد الحكيم و مرسي، *وائل حرب اللا عنف*: ص ٢٩-٣٠

معناه أن المشاركين قد يكونون عسكريين، إلا أنهم يتصرفون بشكل متحضر من غير عنف، ولذلك يمكن أن نطلق عليه العصيان الحضاري ١). وقد عرف علي الشمري العصيان المدني بأنه٢: (عمل) أو سلسلة أعمال يكون القيام بها عمدا، وعلى سبيل التحدي للسلطات المدنية، من أجل الوصول إلى هدف معلن، وهو شكل من أشكال المقاومة السلبية التي لا تصل إلى حد العنف أو التمرد)٣. وعرفه بير هير نجرين في كتابه طريق المقاومة بأنه: (نشاط) شعبي متحضر يعتمد أساساً على مبدأ اللاعنف٤).

المطلب الثانى

العصيان المدنى فى قوانين الدول الاوربية

العصيان المدنى في قوانين الدول الأوروبية يعد موضوعاً حيوياً يعكس تطور الفكرة الديمقراطية وحركة حقوق الإنسان في هذه الدول. التاريخ الأوروبي، خاصة بعد الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر، كان مسرحًا لصراعات فكرية وسياسية عميقة بين الأنظمة الملكية والشعب. في هذا السياق، بدأ مفهوم العصيان المدني في الظهور كأداة للاحتجاج السلمي ضد الحكومات غير العادلة. العصيان المدني، الذي يعتمد على رفض قوانين أو سياسات معينة بشكل سلمي، أصبح جزءًا لا يتجزأ من تاريخ أوروبا المعاصر، حيث اعتُمد كوسيلة للتعبير عن المعارضة السياسية والاجتماعية دون اللجوء إلى العنف. في معظم الدول الأوروبية، يعتبر العصيان المدني حقًا مكفولًا بموجب المبادئ الدستورية، بشرط أن يتم بطريقة سلمية ولا تتجاوز القوانين القائمة. في المملكة المتحدة على سبيل المثال، كان للعصيان المدني دور بارز في الحركات الاجتماعية الكبرى مثل حركة حقوق المرأة وحركات حقوق الإنسان في القرن التاسع عشر والعشرين. بينما في فرنسا، استمر العصيان المدني جزءًا من ثقافة الاحتجاج، خاصةً بعد الثورة الفرنسية، التي رسخت مبدأ الحرية والمساواة أمام القانون، مما مهد الطريق للتظاهرات السلمية كوسيلة مشروعة للتعبير عن المطالب الاجتماعية والسياسية. لكن على الرغم من تأصيل العصيان المدني في العديد من الدول الأوروبية، فإن هناك تباينًا في كيفية تنظيمه في النظام القانوني. ففي بعض الدول مثل ألمانيا، هناك قوانين صارمة لتنظيم حق التظاهر والعصيان المدني، حيث يتطلب الأمر إشعارًا مسبقًا بالاحتجاجات وعدم المساس بالأمن العام. ومن ناحية أخرى، في الدول مثل السويد والدنمارك، يعتبر العصيان المدني وسيلة تعبير سياسية قوية ومدعومة قانونيًا في إطار معايير الديمقراطية وحقوق الإنسان.علاوة على ذلك، واجه العصيان المدني في أوروبا تحديات قانونية تتعلق بالحرية الشخصية والحفاظ على النظام العام. ففي بعض الحالات، أدى انتشار العصيان المدني إلى صدامات مع السلطات، مما دفع الحكومات إلى اتخاذ إجراءات قضائية وشرطية للحد من نطاق هذه الاحتجاجات. وبالرغم من ذلك، لا يزال العصيان المدني في الدول الأوروبية يُعتبر وسيلة مشروعة

---

١. عبد الحكيم وأخرون، *حلقات العصيان المدني*: ص ٣٢٤
٢. محفوظ، *حالة الطوارئ في القانون المقارن وفي تشريع الجمهورية العربية المتحدة*: ص ٩٩
٣. الشمري، «الصراع الاجتماعي والتغيير السلمي أساليبه مراحله و نماذجه»
٤. عبد الحكيم وأخرون، *حلقات العصيان المدني*: ص ١٥

وفعّالة للتغيير الاجتماعي والسياسي، إذ يعد جزءًا من تراث طويل من النضال من أجل حقوق الإنسان والحريات الفردية. للعصيان المدني في الدول الأوروبية أيضًا تاريخ طويل. ومن أكثر أشكال العصيان المدني إثارة للاهتمام في إنجلترا كانت قضية حظر النشر الخارجي للمناظرات البرلمانية، والتي يعود تاريخها إلى صدور قانون في القرن السابع عشر في هذا البلد. منذ نهاية القرن الثامن عشر، تم انتهاك هذا القانون بشكل متكرر ومتعمد من قبل بعض أباطرة الصحافة، ونتيجة لذلك، تم اعتقال العديد من الناشطين الصحفيين وإرسالهم إلى السجون لخرقهم القانون. ومع تنظيم مظاهرات كبيرة تأييدًا لهم، اضطر البرلمان البريطاني أخيرًا إلى تغيير سياسته في هذا الصدد.[١]

الفرع الاول: العصيان المدني في قوانين جمهورية ألمانيا

العصيان المدني في قوانين جمهورية ألمانيا يمثل أداة قوية وفعالة للاحتجاج السلمي ضد السياسات أو القوانين التي تعتبر غير عادلة من وجهة نظر بعض المواطنين أو المجموعات الاجتماعية. يعتبر النظام القانوني في ألمانيا العصيان المدني ضمن الإطار الدستوري، حيث يتمتع المواطنون بحرية التعبير والاحتجاج، ولكن ذلك ضمن حدود معينة للحفاظ على النظام العام وحماية حقوق الآخرين. دستور جمهورية ألمانيا الاتحادية (القانون الأساسي) يضمن الحق في التجمع السلمي والتعبير عن الآراء، ويعتبر هذا الحق من الحقوق الأساسية التي لا يجوز تقييدها إلا في حالات محددة وبشروط صارمة.في الواقع، العصيان المدني في ألمانيا له تاريخ طويل من الاستخدام كوسيلة للاحتجاج ضد الظلم الاجتماعي والسياسي. على سبيل المثال، كانت هناك العديد من الحركات الاجتماعية والعمالية التي استخدمت العصيان المدني في فترات مختلفة من تاريخ ألمانيا، مثل احتجاجات الحركة العمالية في القرن التاسع عشر أو التظاهرات ضد سياسات حكومة المستشارة أنجيلا ميركل فيما يتعلق باللاجئين في السنوات الأخيرة. في هذا السياق، يلاحظ أن العصيان المدني في ألمانيا غالبًا ما يكون مرتبطًا بمطالب تتعلق بحقوق الإنسان، العدالة الاجتماعية، وحقوق الأقليات.تعد التشريعات الألمانية متوازنة في التعامل مع العصيان المدني، حيث تشترط على المتظاهرين أن يكون احتجاجهم سلميًا وغير مضر بالسلامة العامة. وبالرغم من أن العصيان المدني يُعتبر حقًا دستوريًا، إلا أن السلطات قد تتدخل في بعض الحالات عندما يشكل الاحتجاج تهديدًا للأمن العام أو يخالف القوانين المتعلقة بالتجمعات العامة. على سبيل المثال، في حالة عدم الحصول على إذن قانوني للتجمع أو إذا كانت التظاهرات تؤدي إلى أعمال عنف، قد تتخذ السلطات إجراءات قانونية مثل فرض غرامات أو اعتقالات.ومع ذلك، يظل العصيان المدني في ألمانيا جزءًا من ثقافة الاحتجاج الديمقراطي، ويُعتبر وسيلة مشروعة لتحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي في إطار احترام القانون. تُظهر الحركات التي استخدمت العصيان المدني في ألمانيا، مثل تلك التي دعت إلى حقوق المرأة، أو الحركات البيئية مثل "الجمعة من أجل المستقبل"، أن الاحتجاجات السلمية يمكن أن تؤدي إلى تغييرات إيجابية، على الرغم من التحديات القانونية التي قد

[١] عبد الرزاق، «قياس اثر التشريعات»: ص ١٦٧

تواجهها. على صعيد آخر، الحكومة الألمانية تُولي أهمية كبيرة للحفاظ على الأمن والنظام العام، ما يعني أن العصيان المدني يجب أن يتم ضمن إطار القوانين المحددة التي توازن بين حرية التعبير وحماية المجتمع.

في جمهورية ألمانيا الاتحادية، خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، نجحت حركات حماية البيئة وحركة السلام، في مواجهة سباق التسلح بين الغرب والشرق، في استخدام أشكال مختلفة من العصيان المدني بنجاح. في هذا البلد، رافق مكافحة الطاقة الذرية ودعوة الحكومة لاستخدام مصادر الطاقة البديلة تدابير مختلفة. منذ عام ١٩٧٧، رفض آلاف الأشخاص دفع فواتير الكهرباء المنزلية احتجاجًا على استخدام الحكومة للطاقة الذرية، وحكمت المحاكم على معظمهم لاحقًا بدفع غرامات[١].

كانت الاعتصامات في المناطق التي توجد بها محطات للطاقة النووية وتقييد الأشخاص بالسلاسل إلى خطوط السكك الحديدية التي كان من المفترض أن ينقل القطار من خلالها النفايات النووية إلى مناطق أخرى، شكلاً آخر من أشكال العصيان المدني في ألمانيا والتي لا تزال تحدث في بعض الأحيان. وفي أغسطس ١٩٨٢، عبرت أكثر من ٧٠٠ طن الحاجز أمام محطة "جروس أنجستيجن" للطاقة النووية لمدة أسبوع.

إن الاحتجاج على سياسات الناتو في أكتوبر ١٩٨٣ في ألمانيا، والذي صاحبته المظاهرات الرائعة لمئات الآلاف من الأشخاص في مدن هذا البلد، هو أكبر مظهر من مظاهر العصيان المدني في بلد أوروبي. وخلال هذه الاحتجاجات، تم اتخاذ العشرات من الإجراءات السلمية لحجب واحتلال المنشآت العسكرية الرمزية في هذا البلد، والتي انتهت في معظمها دون عنف وإراقة دماء. وفي الوقت نفسه، يظهر مثال آخر مثير للاهتمام في هذا الصدد. وكانت الحكومة الألمانية قد دعت أطباء البلاد لتعلم كيفية التصرف طبيا أثناء "الكارثة الذرية" في دورات تدريبية مكثفة. رفضت الغالبية العظمى من الأطباء المشاركة في هذه الدورات لأسباب أخلاقية. وكانت حجتهم هي أنه من خلال المشاركة في هذه التدريبات، لا ينبغي للمرء أن يثير هذا الوهم بين الناس بأنه في حالة وقوع "كارثة ذرية"، فإن العلوم الطبية قادرة حقًا على مساعدتهم.[٢]

الفرع الثانى: العصيان المدني في فرنسا

العصيان المدني في فرنسا يُعتبر جزءاً أساسياً من تاريخها السياسي والاجتماعي، حيث كان ولا يزال أداة فعالة للتعبير عن المعارضة السلمية ضد السياسات أو القوانين التي يراها المواطنون غير عادلة. إن فرنسا، التي تتمتع بتقاليد طويلة في الدفاع عن الحريات العامة، تعتبر العصيان المدني حقًا دستوريًا يعكس قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. على الرغم من أن هذا الحق مكفول في الدستور الفرنسي، إلا أنه يجب أن يُمارس ضمن حدود معينة تحترم الأمن العام وتوازن بين حرية التعبير والنظام الاجتماعي.

---

[١] عبد المنعم و الخطيب، *نظام الشورى في الإسلام ونظم الديمقراطية المعاصرة*: ص ٤٣

[٢] د. ماريا لوئيزا، العصيان المدني في القوانين الأوروبية، دار النشر الأكاديمية الأوروبية ص١٥٤.

في فرنسا، يُنظر إلى العصيان المدني كأداة مشروعة للاحتجاج السلمي، سواء كان ذلك في شكل إضرابات أو تظاهرات جماعية أو فعاليات أخرى تهدف إلى الضغط على الحكومة لتغيير سياساتها أو قوانينها.تستند القوانين الفرنسية في تنظيم العصيان المدني إلى مبدأين رئيسيين: الأول هو حرية التعبير التي تعد جزءًا من الحقوق الأساسية لكل مواطن، والثاني هو حماية النظام العام. من خلال هذه المبادئ، يتيح القانون الفرنسي للمتظاهرين حق التجمهر والتعبير عن آرائهم بحرية، ولكن بشروط. على سبيل المثال، يفرض القانون الفرنسي أن يتم إخطار السلطات المحلية بالتظاهرات والاعتصامات قبل إقامتها، وهو ما يُعتبر شرطًا أساسيًا لتجنب الأعمال العنفية أو الفوضى. في حال عدم احترام هذه الإجراءات، يمكن أن تواجه المظاهرات تدخلًا من قبل قوات الأمن، بما في ذلك تفريق المتظاهرين بالقوة إذا لزم الأمر[١].من أشهر الحركات التي استخدمت العصيان المدني في فرنسا، نجد "حركة السترات الصفراء" التي بدأت في ٢٠١٨، والتي كانت احتجاجًا ضد ارتفاع الضرائب على الوقود، وتطور الأمر ليشمل مطالبات أوسع ضد سياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية. هذه الحركة، التي اعتمدت على التظاهرات السلمية، استخدمت العصيان المدني كوسيلة لإظهار رفض المواطنين لقرارات الحكومة. من جهة أخرى، تاريخيًا، كانت فرنسا مسرحًا للعديد من الحركات العمالية والتعليمية التي استخدمت العصيان المدني كأداة للتغيير، مثل احتجاجات مايو ١٩٦٨ التي شهدت تظاهرات ضخمة من الطلاب والعمال ضد النظام القائم والظروف الاجتماعية والاقتصادية.مع ذلك، يواجه العصيان المدني في فرنسا تحديات قانونية. رغم أن الحق في التظاهر مكفول قانونيًا، فإن الحكومة غالبًا ما تتخذ تدابير صارمة للحفاظ على النظام العام، خاصة إذا كانت الاحتجاجات تتصاعد إلى أعمال عنف أو تؤثر على الحياة اليومية للمواطنين. في بعض الحالات، كان يتم فرض حظر على التظاهر في بعض الأماكن أو أوقات معينة، وهو ما يثير جدلاً حول حدود حرية التعبير. ولكن في المجمل، تظل فرنسا واحدة من الدول التي ترى في العصيان المدني وسيلة مشروعة للتغيير، خاصة في إطار الحركات الاجتماعية والسياسية التي تهدف إلى الدفاع عن حقوق الإنسان وحريات الأفراد.من حيث التطبيق القانوني، تشهد فرنسا أحيانًا صراعًا بين الحق في التعبير والاحتجاج وبين الحاجة إلى الحفاظ على الأمن والهدوء العام. لذلك، يعتبر العصيان المدني في فرنسا أداة ذات أبعاد قانونية وفكرية، تتطلب موازنة دقيقة بين الحريات العامة والنظام الاجتماعي. في نهاية المطاف، يظل العصيان المدني في فرنسا جزءًا من الثقافة السياسية التي تسمح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم ومطالبهم في إطار قانوني سلمي، مع احترام القوانين والأنظمة التي تحمي المجتمع بأسره.

اليوم، تظهر المنظمة التي تعمل من أجل حماية البيئة تحت اسم "السلام الأخضر" في جميع أنحاء العالم، في كثير من الحالات عن طريق انتهاك قانون عمدا ولكن سلميا أو عصيان أمر معين، أشكالا مختلفة من العصيان المدني ستخدم الثوار العصيان المدني في ما عرف إجمالا بالثورات الملونة التي

[١] . د د. إميلي هول، العصيان المدني في فرنسا: الحقوق والقوانين، دار النشر الفرنسية للأبحاث القانونية ص٢٧١.

غشيت دولا شيوعية سابقة في وسط وشرق أوروبا ووسط آسيا، وهي الثورات التي تأثرت بأفكار جين شارب المعروف باسم «مكيافيلي اللاعنف» و «كلاوسفيتس الحرب السلمية».[١]

الفرع الثالث: العصيان المدني في صربيا

العصيان المدني في صربيا يُعتبر وسيلة فعالة للتعبير عن الاعتراض السلمي على السياسات أو القوانين التي يراها المواطنون غير عادلة. تعتبر صربيا دولة ديمقراطية تعتمد على نظام قانوني يضمن الحقوق الأساسية مثل حرية التعبير والتجمع السلمي، وهو ما يتيح للمتظاهرين استخدام العصيان المدني كأداة للتغيير الاجتماعي والسياسي. على الرغم من أن صربيا تتمتع بحرية التظاهر، إلا أن هناك شروطًا وقواعد قانونية يجب احترامها لضمان أن الاحتجاجات تتماشى مع القوانين المحلية وتحترم النظام العام[٢]. يُسمح بالتجمعات العامة والتظاهرات، ولكن يتعين على المنظمين الحصول على إذن مسبق من السلطات المحلية في معظم الحالات، وهي خطوة تهدف إلى تنظيم هذه الاحتجاجات بطريقة لا تؤثر سلبًا على الحياة العامة أو السلامة العامة.في صربيا، يعد العصيان المدني جزءًا من التقاليد السياسية التي تعود إلى فترات حكم الأنظمة الاستبدادية، حيث كان الشعب يلجأ إلى وسائل سلمية مثل الإضرابات والتظاهرات ضد الأنظمة القمعية. بعد الانتقال إلى الديمقراطية في التسعينيات، أصبح العصيان المدني أداة رئيسية للتعبير عن الاعتراض على سياسات الحكومة، خاصة في مواجهة القوانين التي تعتبر غير عادلة أو تؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. الحركات الاجتماعية في صربيا استخدمت العصيان المدني في عدة مناسبات للمطالبة بالتحسينات في القطاعات المختلفة مثل التعليم والصحة وحقوق العمال.مع ذلك، العصيان المدني في صربيا يواجه تحديات قانونية، كما هو الحال في العديد من الدول. على الرغم من أن الحق في التظاهر مكفول دستوريًا، فإن الحكومة في بعض الأحيان تتخذ إجراءات للحد من الاحتجاجات التي قد تؤثر على النظام العام أو الأمن. السلطات قد تستخدم السلطات القضائية أو قوات الشرطة لضمان تنظيم التظاهرات بشكل لا يتسبب في أعمال شغب أو عنف. في حالات معينة، يمكن أن يُفرض حظر على التجمعات في أماكن معينة أو في فترات زمنية معينة، مما يثير نقاشًا حول التوازن بين حرية التعبير وحماية النظام العام.[٣]بالمجمل، العصيان المدني في صربيا يُعتبر وسيلة مشروعة للتعبير عن الآراء المعارضة للسياسات الحكومية، ولكنه يخضع لعدد من القوانين التي تهدف إلى تنظيم هذه الاحتجاجات وضمان عدم المساس بالأمن والنظام العام. العصيان المدني في صربيا يظهر كأداة فعالة في إطار الديمقراطية، ويسهم في تحفيز التغيير الاجتماعي والسياسي، خاصة عندما يتم استخدامه بشكل سلمي ويحترم القوانين المحلية.[٤]

---

[١] . د. إميلي هول، العصيان المدني في فرنسا: الحقوق والقوانين، دار النشر الفرنسية للأبحاث القانونية ص٣٢.
[٢] . د. إبراهيم النمري، دور العصيان المدني في إحداث التغيير السياسي ص١٢٦.
[٣] . د. عبد الرحمن حسن، مفاهيم إسلامية معاصرة، دار الكتاب العربي ص٢٠٣.
[٤] . د. إبراهيم النمري، دور العصيان المدني في إحداث التغيير السياسي ص١٢٧.

من أمثلة ذلك خلع سلوبودان ميلوسوفتش في صربيا في ٢٠٠٠ والذي استخدم الثوار فيه أسلوبا كان قد طبق من قبل في انتخابات برلمانية في بلغاريا عام ٢٠٠٠، وسلوفاكيا عام ١٩٩٨، كرواتيا عام ٢٠٠٠. كذلك مثل الثورة الوردية في جورجيا التي أدت إلى خلع إدوارد شفرنادزه في ٢٠٠٣ والتي دعمتها حركة كمارا، وكذلك الثورة البرتقالية في أكرانيا التي تلت الخلاف على نتائج انتخابات ٢٠٠٤ البرلمانية والتي قادتها حركة پورا.

وأيضا الثورة البنفسجية التي سبقت ذلك في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٨٩ والتي هاجمت الشرطة فيها طلابا من جامعة تشارلز والتي ساهمت في سقوط النظام الشيوعي في تشكوسلوفاكيا السابقة. لا تكتسب مبررات العصيان المدنى أهمية متزايدة عند إدراجه في بعده الأخلاقى فحسب، على الرغم من قبوله بصفة عامة، بل أيضا بوضعه في الإطار القانوني. إلا أن هذا ما يشكل قضية كانت محلا لجدل واسع المدى[١].

إن العصيان المدنى قد يعتبر ضمانا للحريات العامة لا يخضع للسلطة القضائية، ضمانا يمارسه المواطنون أنفسهم. وهو غير معترف به قانونيا بشكل صريح داخل تصنيف المعايير الفرنسية. إلا أن المادة الثانية من إعلان حقوق الإنسان والمواطن تنص على:

«أن الهدف من أى تجمع سياسي هو الحفاظ على حقوق الإنسان الطبيعية والدائمة. وهذه الحقوق هي: الحق في الحرية والحق في التملك والحق في الأمن والحق في مقاومة القمع»

وقد ذهب دستور مونتترد (الجبل) لعام ١٧٩٣ إلى أبعد من ذلك حيث وضع في مواده رقم ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ حقا فعليا في الثورة. فالمادة ٣٥ تنص أنه[٢]: «عندما تنتهك الحكومة حقوق الشعب، تصبح الثورة بالنسبة للشعب بكل شرائحه أكثر الحقوق قدسية وأكثر الواجبات حتمية». وعلى الرغم من القصر الشديد لديباجة دستور ١٩٥٨، إلا أنها تشير إلى نصين أساسيين في تاريخ القانون الفرنسي: إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام ١٧٨٩ وديباجة دستور ١٩٤٦. وقد ظلت قيمة إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام ١٧٨٩ محل النقاش لمدة طويلة، فهل هو مجرد إعلان للنوايا أم معيار لقانون وضعي؟.

وتعارض الرأيان حول القيمة القانونية لهذه الديباجة ومرجعية نصوصها. فأحد الرأيين كان يعضض فكرة أن قيمة الديباجة لا يمكن أن تكون سوى قيمة «أخلاقية وفلسفية» (أي دليل اختيارى للدولة)، بينما كان يدافع الرأى الآخر عن طابعها المعيارى والقانوني (أي أنه نصا ملزما ذا قيمة دستورية). وقد حسم المجلس الدستورى الفرنسى المسألة في قراره الصادر في ١٦ يوليو ١٩٧١ والمتعلق بحرية التجمع: إذ يعتبر هذا الإعلان نصا معياريا ذا قيمة عليا. ومن ثم فإن مرجعية المجلس الدستورى في قراره الصادر في ٢٧ ديسمبر ١٩٧٤ والمتعلق بقانون المالية لعام ١٩٧٤، كانت ولأول مرة هي اعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام ١٧٨٩. ثم أقر المجلس بشكل غير مباشر بالقيمة الدستورية لمقاومة القمع وذلك من

---

[١]. عبد المنعم و الخطيب، *نظام الشورى في الإسلام ونظم الديمقراطية المعاصرة*: ص ٣٢١

[٢]. الخطيب، *الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري*: ص ٦٥

خلال القرار الصادر ١٦ يناير ١٩٨٢ بشأن قانون التأميم: في الواقع أكد المجلس مجددا على القيمة الدستورية لحق الملكية مشيرا إلى أن إعلان ١٧٨٩ «قد وضعه في المرتبة نفسها للحق في الحرية والأمن ومقاومة القمع»[١]. وهنا يجب أن نتساءل: عن العلاقة بين مقاومة القمع والعصيان المدني.

فمقاومة القمع قد تكون لها غايات بعيدة المدى والنص المذكور يعتبرها حقا بل وأيضا» أكثر الواجبات تقديسا «مما يعنى أنها لا تعد وسيلة للعمل فحسب بل هدفا في حد ذاته وأن من يدعو إليها يجب عليه العمل بها «فورا وبقوة شديدة». وهذا يتخطى فكرة العصيان المدني الذي يظل وسيلة للعمل ضمن وسائل أخرى مثل التظاهر وإقامة محاكمات صورية والنضال المسلح، إلخ. إلا أن التأكيد على هذا الحق يظل إلى حد ما نظريا ولا يستخدم من قبل القضاة أثناء محاكمة أي شخص ارتكب فعل عصيان. وهناك قاعدة أخرى في القانون الفرنسى (مادة ٤٣٣-٦ من القانون الجنائي)، والتي تحمل تفسيرا مخالفا، فتمنح نوعا من الحماية للأشخاص الذين يتمردون ضد الموظفين الحكوميين الذين يقومون بأفعال دون وجه حق (على سبيل المثال، في حالة القيام باعتقالات أو تفتيش دون تصريح مسبق من قبل قاضى الحريات).

الفرع الرابع: العصيان المدني في قوانين إيطاليا

العصيان المدني في إيطاليا يُعتبر أداة مشروعة وفعّالة للتعبير عن الاعتراض السلمي ضد السياسات أو القوانين التي يعتبرها المواطنون غير عادلة أو مضرّة بالصالح العام. يُعد الحق في التظاهر والاحتجاج السلمي حقًا دستوريًا مكفولًا في إيطاليا، ويستند إلى المبادئ التي تأسست في الدستور الإيطالي الذي يضمن حرية التعبير وحق المواطنين في المشاركة في الحياة العامة من خلال التظاهرات. ومع ذلك، فإن هذا الحق لا يُمارس بشكل مطلق، بل يخضع لعدد من القيود القانونية التي تهدف إلى ضمان عدم تأثير الاحتجاجات على النظام العام والسلامة العامة. فبموجب القانون الإيطالي، يجب على المنظمين إشعار السلطات المحلية قبل إجراء أي تجمع أو تظاهرة، وفي حال كانت الاحتجاجات تتعلق بمسائل تتطلب اهتمامًا أمنيًا خاصًا، قد تُفرض بعض القيود أو الشروط الإضافية على مكان وزمان الاحتجاج.لقد استخدم الشعب الإيطالي العصيان المدني في العديد من المناسبات لتحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي، خاصة في مواجهة القوانين التي تتعلق بحقوق العمال، التعليم، أو القضايا البيئية[٢]. في إيطاليا، تعتبر العصيان المدني وسيلة قوية في سياق حركات حقوق الإنسان والمساواة، وقد شهدت البلاد العديد من التظاهرات الكبرى في العقود الأخيرة، مثل الاحتجاجات ضد سياسات التقشف أو التظاهرات التي تطالب بالتحسينات في نظام الرعاية الصحية. في هذا السياق، يُعتبر العصيان المدني جزءًا من التراث الديمقراطي الإيطالي، حيث يُستخدم كوسيلة لحشد التأييد العام وتوجيه الانتباه إلى القضايا السياسية والاجتماعية الهامة.مع ذلك، هناك تحديات قانونية تواجه العصيان المدني في إيطاليا، حيث

---

[١] الخطيب، *الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري*: ص ٢٤٣

[٢] . د. ماريا لوئيزا، العصيان المدني في القوانين الأوروبية، دار النشر الأكاديمية الأوروبية ص٢٧٦.

تفرض الحكومة بعض القيود على الاحتجاجات لمنع الاضطرابات أو العنف. وفقًا لقوانين البلاد، يمكن أن تقوم السلطات بتفريق المظاهرات إذا كانت تشكل تهديدًا للنظام العام أو إذا كانت تخرج عن نطاق الاحتجاج السلمي. بالإضافة إلى ذلك، قد يُطلب من المتظاهرين الالتزام بإجراءات أمنية معينة للحفاظ على النظام، مثل عدم حمل الأسلحة أو منع تعطيل حركة المرور أو الحياة اليومية. لكن رغم هذه القيود، يظل العصيان المدني في إيطاليا وسيلة مشروعة للتعبير عن الاعتراضات الاجتماعية والسياسية، ويعتبر من الحقوق الأساسية التي تُتيح للمواطنين المشاركة في صنع القرار السياسي والمطالبة بالتغيير.[١]في النهاية، العصيان المدني في إيطاليا يمثل جزءًا من الهوية الديمقراطية للبلاد، ويُعتبر أداة مهمة لضمان التوازن بين حقوق الأفراد والمصلحة العامة. وبالرغم من التحديات القانونية التي قد يواجهها، يظل العصيان المدني أداة قوية وفعّالة لتحقيق التغيير في المجتمع الإيطالي، وهو يعكس التزام الشعب الإيطالي بالمشاركة الفعّالة في العملية الديمقراطية والحفاظ على الحريات الفردية.[٢]

ومن ناحية أخرى، عندما يتلقى الموظف أمرا غير قانونى بشكل واضح، يكون له حق الاعتراض على هذا الأمر ورفضه بالعصيان وهو المنصوص عليه في (مادة ١٢٢–٤ من القانون الجنائي). وبالتالى، تقع مقاومة الظلم بين التأكيد على الحق النظري في المقاومة والاعتراف ضيق الحدود بالحق في العصيان. إذن فمسألة قانونية العصيان المدنى ليست مؤكدة بشكل واضح. فالعصيان هو فعل غير شرعى من حيث المبدأ، ولكن هذا لا يمنع وجود بعض مظاهر «التسامح الإدارى أو الرأفة القضائية». (يمتلك القاضى العديد من الوسائل القانونية لتبرأة المتهم أو لتخفيف العقوبة: في حالة الضرورة أو شرعية الدفاع عن النفس أو خطأ في الإجراءات القانونية، أو لظروف تستدعي تخفيف العقوبة، أو للتفسير المحدود لسيادة القانون).[٣]

وتأتى مشكلة قانونية العصيان المدنى من أنه على الرغم من خرقه المتعمد لسيادة القانون، إلا أن ذلك يحدث بشكل متناقض من خلال الولاء لباقى أحكام القانون (بما في ذلك، على سبيل المثال، الولاء للعقوبة المنصوص عليها في القانون محل النزاع)، إلى جانب الالتزام «بالقوانين العليا». وبالتالي يمكن تحليل العصيان المدنى على أنه «جنحة سياسية»، وحينئذ سوف يستفيد من يقوم بالعصيان المدنى من نظام الحماية الذي يمكن وضعه لمثل هذا النوع من الجنح. كتب «د. كوينراد ألست» في خاتمة «رسائل المهاتما غاندى لأدولف هتلر» قائلا: " إن نجاح هذا الأمر ليس مؤكدا ولكن فلسفة غاندى ليست دائما مرادفا للفاعلية.

فقد نجحت سياسة غاندي في أن تثنى بريطانيا عن التمسك بالهند، ولكنها لم تنجح في ردع الرابطة الإسلامية عن فكرة تقسيم الهند. ومن هذه الزاوية، فإننا نطرح سؤلا قد لا تكون له إجابة وتجربة جديدة لم

---

[١] . د. نيكولاس دوبري، حقوق الإنسان والعصيان المدني في أوروبا ص٦٧.
[٢] . د. نيكولاس دوبري، حقوق الإنسان والعصيان المدني في أوروبا ص٦٩.
[٣] المفرجي و أخرون، *النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق*: ص ٢٦

تكن محل اختبار، وهي هل كانت سياسة غاندى ستنجح في منع اندلاع الحرب العالمية الثانية؟ وعلى العكس من ذلك، لا يوجد خلاف على أن هذا الأسلوب في الردع السلمي كان متأثرا بفلسفة غاندي. فما كان المهاتما غاندى ليصبح مهاتما ولو أنه فضل اللجوء لأسلوب آخر. وينبغى أن يكون الحكم المتعلق على رسائل غاندي لهتلر هو ذاته حكمنا على مذهب غاندى نفسه: فإما أن الاثنين يمثلان بديلا أخلاقيا أكثر سموا من الأساليب المعتادة لسياسة القوة وإما أن يكون كلاهما مغلوطا وغريبا. في فرنسا، اتسع نطاق مفهوم العصيان المدنى ليضم أنصارا جددا[١].

المطلب الثالث

العصيان المدنى فى قوانين الدول العربية

يُعد العصيان المدني أحد الأشكال البارزة للاحتجاج في العصر الحديث، حيث يعكس تفاعل الأفراد والجماعات مع القوانين التي يرونها جائرة أو غير عادلة. في سياق الدول العربية، تكتسب هذه الظاهرة بُعدًا خاصًا نظرًا للتركيبة السياسية والاجتماعية المختلفة التي تتميز بها معظم هذه الدول. تختلف القوانين والتشريعات في الدول العربية من حيث تقبلها أو رفضها للعصياَن المدني، وهو ما يرتبط بالأنظمة السياسية السائدة والاعتبارات الثقافية والدينية. يتناول هذا المطلب دراسة كيفية تعامل القوانين العربية مع العصياَن المدني، ويشمل تحليل التشريعات التي تحد من ممارسته وتلك التي قد تتيح له في بعض الحالات. كما يتطرق إلى التحديات القانونية والسياسية التي تواجه الأفراد الذين يشاركون في هذه الظاهرة في الدول العربية، مع الإشارة إلى الحالات البارزة التي شهدتها بعض الدول العربية والتي تبرز فيها ممارسة العصياَن المدني كأداة للتغيير السياسي والاجتماعي.

الفرع الاول: العصيان المدنى فى العراق:

تعددت الأسباب التي دفعت العراقيين إلى استخدام العصيان المدني كوسيلة للاحتجاج. من أبرز هذه الأسباب، الفساد المستشري في المؤسسات الحكومية، والذي أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة والفقر. كما أن ضعف الخدمات العامة مثل الكهرباء والماء والصحة والتعليم، وغياب الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة، ساهم في تفاقم الاستياء الشعبي. إضافة إلى ذلك، كانت التدخلات الأجنبية والصراعات السياسية بين القوى المحلية قد فاقمت من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، مما جعل الشعب يشعر بأن حقوقه تُنتهك وأن النظام القائم غير قادر على تحسين الوضع. واحدة من أكثر القضايا التي أثارت احتجاجات واسعة في العراق كانت قضية الفساد السياسي. حيث يعاني المواطنون من تفشي الفساد في جميع مستويات الحكومة، بدءًا من المسؤولين المحليين وصولاً إلى أعلى مستويات الحكم، وهو ما يسبب استنزاف الموارد العامة ويفاقم من الأوضاع الاقتصادية المتردية. في هذا السياق، بدأ الكثيرون في اللجوء إلى العصيان المدني كوسيلة للتعبير عن عدم رضاهم ورفضهم لتلك السياسات الفاسدة. تأخذ أشكال العصيان المدني في العراق العديد من الأبعاد، بدءًا من

[١]. العزاوي، «الرخص الإداري في التشريع الجزائري»: ص ٤٩

التظاهرات الجماهيرية التي يتم تنظيمها في المدن الكبرى مثل بغداد والبصرة ونجف وكربلاء، وصولاً إلى حملات المقاطعة الاقتصادية ورفض دفع الضرائب أو الرسوم التي يُعتبرها المواطنون غير عادلة[١]. كانت المظاهرات التي اندلعت في ٢٠١٩ أحد أبرز الأمثلة على العصيان المدني في العراق، حيث خرج مئات الآلاف من العراقيين إلى الشوارع مطالبين بتغيير النظام الحاكم، وتحسين الخدمات، ومحاربة الفساد. وقد واجهت هذه المظاهرات قمعاً شديداً من قبل قوات الأمن، مما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا. تُعد الاحتجاجات المدنية في العراق متعددة الأسباب والمتطلبات. فقد كان الفساد الإداري والمالي في مقدمة المطالب التي نادى بها المتظاهرون، حيث يعاني العراق من مشكلة فساد مزمن جعلت الكثير من الموارد الوطنية تُنهب من قبل المسؤولين وأثرياء السياسة. بالإضافة إلى ذلك، كان ضعف البنية التحتية وتردي الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، وعدم توفر فرص العمل من العوامل الأخرى التي دفعت العراقيين للنزول إلى الشوارع. كما أن العديد من المحتجين كانوا يطالبون بتحسين الوضع الأمني في البلاد، خاصة في ظل الصراعات المسلحة التي شهدها العراق في السنوات الأخيرة، بما في ذلك الحروب ضد تنظيم داعش الإرهابي.[٢]

من أبرز المواقف التي تميزت بها الاعتصامات المدنية في العراق هو تعدد المشاركين فيها، إذ شملت مختلف فئات المجتمع من شباب ونساء وعمال وطلاب، مما عكس تفاعل جميع شرائح المجتمع مع الأزمة الحالية. كما كانت المظاهرات تتسم بالروح السلمية في أغلب الأحيان، رغم تعرضها لقمع من قبل القوات الأمنية التي استخدمت العنف لتفريق المتظاهرين. في بعض الأحيان، كان المتظاهرون يرفعون شعارات تطالب بتغيير النظام السياسي القائم وضرورة إجراء إصلاحات جوهرية في جميع قطاعات الدولة، بما في ذلك النظام الانتخابي والقانوني.[٣]

لقد كانت هذه الاعتصامات وما تبعها من احتجاجات تمثل تحديًا حقيقيًا للسلطات في العراق، حيث أنها أظهرت ضعف الحكومة في التعامل مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى. ومع أن الحكومة العراقية قد قدمت بعض الوعود بالإصلاحات، إلا أن المحتجين ظلوا متمسكين بمطالبهم، معتبرين أن الوعود لا تكفي بل يجب أن تُترجم إلى خطوات ملموسة على الأرض.واحدة من أبرز التحديات التي واجهتها الاعتصامات المدنية في العراق هي العوامل الإقليمية والدولية التي تؤثر على الوضع السياسي في البلاد. فعلى الرغم من أن الاحتجاجات كانت محلية في معظمها، إلا أن التدخلات الخارجية قد ساهمت في تعقيد الوضع، خاصة من قبل القوى الإقليمية مثل إيران وتركيا، بالإضافة إلى النفوذ الأمريكي. فالحكومة العراقية تجد نفسها في مواجهة ضغوطات متعددة من هذه القوى، مما يؤثر على قدرتها في اتخاذ قرارات مستقلة تلبية لمطالب الشعب.من جهة أخرى، أثبتت الاحتجاجات العراقية أن

---

[١] . سكر، حسن محمد. (٢٠٠٦ م). «حرية الاجتماع، دراسة مقارنة». أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين ص١٦٧.
[٢] . مزة، اركان عباس. (٢٠١٣ م). «الحق في حرية التظاهر السلمي». رسالة ماجستير، جامعة بابل ص١٦٠.
[٣] .عبد المعطي، امل محمد حمزة. (٢٠١٢ م). «حق الاضراب والتظاهر في النظم السياسية المعاصرة» ص٦٥.

المجتمع المدني في العراق بدأ في النضوج والوعي السياسي، حيث أصبح المواطنون قادرين على تنظيم أنفسهم والضغط على الحكومة لتحقيق مطالبهم. كما أن وسائل التواصل الاجتماعي لعبت دورًا مهمًا في تغذية الحركات الاحتجاجية وتوثيق الأحداث، مما ساعد في جذب اهتمام الإعلام العالمي والإقليمي إلى ما يحدث في العراق. كان لظهور الوجوه الشابة في هذه الحركات دور كبير في تغيير نظرة المجتمع العراقي تجاه المستقبل، حيث أصبح الشباب يشكلون القوة المحركة الرئيسية في هذه الاحتجاجات.بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الاعتصامات المدنية في العراق تعقيد الأوضاع السياسية في البلاد، حيث أن الاصطفافات الطائفية والعرقية لعبت دورًا في توجيه مطالب المحتجين. فبينما كانت هناك مطالب موحدة فيما يتعلق بالفساد والبطالة، كانت هناك أيضًا اختلافات في كيفية رؤية الحلول السياسية للمرحلة المقبلة. لكن مع مرور الوقت، أصبح من الواضح أن الإصلاح السياسي يجب أن يكون شاملًا ولا يقتصر على تحسين الخدمات أو القضاء على الفساد فقط، بل يجب أن يشمل أيضًا تحسين آليات الحكم وتعزيز مشاركة المواطنين في صناعة القرار.[١]

١.أسباب وتطورات العصيان المدني في العراق

تعود جذور العصيان المدني في العراق إلى فترات سابقة، حيث كان المواطنون يتظاهرون أو ينظمون إضرابات احتجاجًا على تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية. ومع بداية عام ٢٠٠٣ بعد الغزو الأمريكي، شهد العراق تحولًا كبيرًا في بنيته السياسية والاجتماعية. إثر سقوط النظام السابق، بدأ العراقيون في مواجهة تحديات جديدة، مثل غياب الاستقرار الأمني، الطائفية، الفساد الحكومي، وتدهور الخدمات الأساسية. هذه العوامل دفعت العديد من المواطنين إلى اللجوء إلى العصيان المدني كوسيلة للتعبير عن احتجاجهم ضد الفساد والتهميش.في السنوات الأخيرة، أصبح العصيان المدني في العراق أحد أدوات الاحتجاج الرئيسة ضد الحكومة والطبقة السياسية الحاكمة. ففي عام ٢٠١٩، اندلعت الاحتجاجات الشعبية التي عُرفت بـ "انتفاضة تشرين"، حيث خرج مئات الآلاف من العراقيين إلى الشوارع مطالبين بتغيير النظام السياسي الذي وصفوه بالفاسد. كانت هذه الاحتجاجات قد انطلقت في البداية بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة، لكنها تطورت بسرعة لتشمل مطالبات سياسية أوسع من أجل إصلاح النظام السياسي وحل البرلمان وتشكيل حكومة تكنوقراط.شكل العصيان المدني في هذه الاحتجاجات أحد الأدوات الأساسية في مواجهة السلطة. كانت التظاهرات سلمية في الغالب، حيث استخدم المتظاهرون أساليب مثل الإضراب عن العمل، غلق الطرق، الاعتصام في الساحات العامة، وغيرها من الأشكال السلمية. لكن سرعان ما تحول الاحتجاج إلى مواجهات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن، مما أسفر عن سقوط مئات القتلى وآلاف الجرحى.[٢]السبب الرئيسي في تصاعد العصيان

[١] . د. سمير محمد عبد الرحمن، العصيان المدني في الفكر السياسي والقانوني، دار النهضة العربية، ص٩٣.
[٢] أحمد لطفي، الحركات الاجتماعية والعصيان المدني في المجتمعات العربية، دار الساقي للنشر، ص٨٧.

المدني في العراق يكمن في تعمق المشكلات الاجتماعية والسياسية التي يعاني منها البلد[١]. الفساد المستشري في مؤسسات الدولة، وعدم قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه، والبطالة المرتفعة، جعلت الشعب العراقي يشعر باليأس من التغيير من خلال القنوات التقليدية. لهذا السبب، قرر العديد من العراقيين الانخراط في العصيان المدني باعتباره وسيلة ضغط على الحكومة للمطالبة بتغيير جذري.[٢]

لكن العصيان المدني في العراق ليس خاليًا من التحديات. فبالإضافة إلى ردود الفعل العنيفة من قبل الحكومة، يواجه المحتجون في كثير من الأحيان عنفا التي تتهمهم بتقويض النظام العام والاداب العامة كما أن الوضع السياسي المعقد في العراق، والذي يتسم بالصراعات الطائفية والانقسامات بين القوى السياسية المختلفة، يجعل من الصعب تحقيق توافق على مطالب المحتجين.رغم ذلك، تظل فكرة العصيان المدني في العراق إحدى الوسائل الفعالة في تحفيز التغيير الاجتماعي والسياسي. فقد ساهمت الاحتجاجات الشعبية في الضغط على الحكومة لإجراء بعض الإصلاحات، مثل تعديل قانون الانتخابات وتشكيل لجنة للتحقيق في قضايا الفساد. لكن هذه الإصلاحات لا تزال محدودة، ويشعر العديد من العراقيين أن التغيير الجذري الذي يطمحون إليه لم يتحقق بعد.يظل العصيان المدني في العراق أداة قوية للمطالبة بالتغيير. ورغم التحديات العديدة التي يواجهها المحتجون، فإن استمرار الضغط الشعبي قد يؤدي إلى تغييرات حقيقية في المستقبل. كما أن العصيان المدني يعكس تطور الوعي السياسي لدى الشعب العراقي، الذي يسعى إلى تحسين أوضاعه والمطالبة بحقوقه المشروعة بطريقة سلمية.[٣]

٢.التحديات التي يواجهها العصيان المدني في العراق

يواجه العصيان المدني في العراق العديد من التحديات التي تقيد فعاليته في تحقيق أهدافه. أولاً، تكمن الصعوبة الرئيسية في أن النظام الحاكم في العراق يتمتع بدعم قوي وهذا العنف يحد من قدرة المواطنين على التعبير بحرية عن مطالبهم. كما أن الفجوة العميقة بين مختلف الطوائف والمكونات السياسية في العراق قد تعرقل أي جهود نحو تحقيق الإصلاحات أو التغيير المنشود.

ثانيًا، يعاني الكثير من المشاركين في العصيان المدني من عدم وجود قيادة موحدة أو رؤية مشتركة بشأن الأهداف المستقبلية، مما يؤدي إلى تباين في المطالب وعدم وضوح في استراتيجية الاحتجاجات. هذا الأمر يعكس التعددية السياسية والاجتماعية في العراق، حيث لا تتفق جميع الأطراف على حلول مشتركة للتحديات التي يواجهها البلد.على الرغم من التحديات، يمكن أن يكون للعصيان المدني في العراق تأثيرات كبيرة على الوضع السياسي في البلاد. فقد تسهم الاحتجاجات الشعبية في زيادة الضغط

---

[١] . د. سميح الحبيب، الحقوق المدنية والعصيان المدني في القانون العربي، مكتبة دار العلوم، ص٤٧.

[٢] . د. أحمد لطفي، الحركات الاجتماعية والعصيان المدني في المجتمعات العربية، دار الساقي للنشر،ص٥٩.

[٣] . د. سمير محمد عبد الرحمن، العصيان المدني في الفكر السياسي والقانوني، دار النهضة العربية،ص٧٧.

على الحكومة والطبقات السياسية لإجراء إصلاحات حقيقية تلبي مطالب الشعب. من خلال توجيه رسالة قوية للمسؤولين حول استياء الشعب من الوضع القائم، قد يؤدي العصيان المدني إلى إحداث تغييرات على مستوى السياسات أو التعيينات الحكومية.في بعض الحالات، يمكن أن يؤدي العصيان المدني إلى تعزيز وعي المواطنين بحقوقهم السياسية والاجتماعية ويشجع على المشاركة الفاعلة في العملية الديمقراطية. من خلال تفعيل العمل الجماعي والمطالبة بتغيير حقيقي، قد تساهم الحركات الاحتجاجية في دفع العراق نحو مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً، رغم التحديات الكبيرة. إن العصيان المدني في العراق يعكس واقعاً مريراً يعيش فيه المواطنون الذين يعانون من الفساد، وانعدام الأمن، وتدهور الخدمات الأساسية. ورغم التحديات الكبيرة التي تواجهها الحركات الاحتجاجية في العراق، فإنها تظل وسيلة قوية للتعبير عن الاستياء والمطالبة بالحقوق. إذا استمرت هذه الحركات في توحيد الجهود وتحقيق أهدافها بشكل سلمي، قد تساهم في إحداث تغييرات جذرية في النظام السياسي والاقتصادي العراقي، مما يفتح الباب أمام آفاق جديدة من العدالة والمساواة والرفاهية للمواطنين.[١]

الفرع الثانى: العصيان المدنى فى مصر

يعد العصيان المدني في مصر أحد الأشكال البارزة للاحتجاج السياسي الذي يلجأ إليه المواطنون للتعبير عن رفضهم لسياسات الحكومة أو القوانين التي يرونها غير عادلة. نشأ هذا المفهوم في مصر في ظل الظروف الاجتماعية والسياسية المتقلبة التي شهدها البلد على مر العصور، وكان له دور كبير في العديد من الحركات الاحتجاجية التي اندلعت في السنوات الأخيرة. العصيان المدني ليس مجرد احتجاج بل هو رسالة من الشعب إلى الحكومة تعبر عن رفضهم للظلم والفقر والقمع، ويتميز باستخدام أساليب سلمية مثل الإضرابات، الاعتصامات، التظاهر، وغلق الطرق، بهدف تحقيق مطالب سياسية واجتماعية.[٢]

تعود جذور العصيان المدني في مصر إلى فترات تاريخية قديمة، حيث استخدم الشعب المصري أساليب متنوعة للتعبير عن مطالبهم. إلا أن العصيان المدني كظاهرة معاصرة في مصر بدأ يتخذ طابعًا أكبر وأوضح بعد الأحداث السياسية الكبرى التي مر بها البلد منذ بداية القرن الواحد والعشرين. واحدة من أهم المحطات في هذا السياق كانت انتفاضة ٢٥ يناير ٢٠١١، التي تمثل نقطة فارقة في تاريخ مصر الحديث، حيث اندلعت مظاهرات واسعة في شوارع القاهرة والمحافظات الأخرى مطالبة بإنهاء حكم الرئيس حسني مبارك. كانت هذه الانتفاضة تمثل نموذجًا فريدًا لاستخدام العصيان المدني كأداة لتحقيق مطالب سياسية، حيث تمكن المحتجون من كسر حاجز الخوف من النظام الأمني القمعي باستخدام أساليب سلمية بحتة، مثل الاعتصام في ميدان التحرير، مما أدى في النهاية إلى إسقاط النظام.[٣]

---

[١] . محمد عبد الله سليم، العصيان المدني في العصور القديمة، دار الفكر المعاصر، ص٦٥.
[٢] . د. سامي عبد الله، الإحتجاجات والعصيان المدني في عالمنا العربي، ص١٨٧.
[٣] . د. نوال السعداوي، العصيان المدني في سياق حقوق الإنسان، دار الطليعة،ص٦٨.

إن العوامل التي تؤدي إلى اندلاع العصيان المدني في مصر متعددة ومعقدة. من أبرز هذه العوامل هو الفقر والبطالة المنتشرة بين فئات واسعة من المجتمع، إلى جانب تردي الأوضاع الاقتصادية. منذ بداية الألفية الجديدة، كان المواطنون في مصر يعانون من ارتفاع الأسعار، وتدهور مستوى الخدمات العامة، مما جعل العديد من الشباب يواجهون تحديات كبيرة في حياتهم اليومية. كما أن الفساد المستشري في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، مع غياب الشفافية والمساءلة، كان من العوامل الرئيسة التي دفعت المواطنين إلى الاحتجاج. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مشكلة القمع السياسي، حيث تعرض العديد من النشطاء والسياسيين المعارضين للاضطهاد والسجن، مما زاد من شعور الناس بضرورة المقاومة والاحتجاج على هذا الوضع.من أبرز مظاهر العصيان المدني في مصر كان الاعتصام في ميدان التحرير في ٢٠١١، حيث استخدم المحتجون أساليب سلمية للمطالبة بإصلاحات سياسية واجتماعية. تمثل هذه الانتفاضة لحظة فارقة في التاريخ المصري، حيث ألهمت العديد من البلدان العربية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقيام بثورات مماثلة، مثل ثورة تونس وليبيا. لم تكن المطالب تقتصر فقط على إسقاط النظام، بل شملت أيضًا الدعوة إلى إصلاحات اقتصادية، وإلغاء قوانين الطوارئ، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.[١]

على الرغم من النجاح الذي حققته انتفاضة ٢٥ يناير في إسقاط الرئيس مبارك، إلا أن العصيان المدني في مصر لم يكن خاليًا من التحديات والمشاكل. بعد الإطاحة بمبارك، شهدت البلاد مرحلة من الاضطراب السياسي، حيث واجهت الحكومة الانتقالية مشاكل في إدارة البلاد. وفي السنوات التي تلت الثورة، ظهرت تحديات جديدة تتعلق بالتحول الديمقراطي، مما جعل العديد من المواطنين يشعرون بخيبة الأمل لعدم حدوث التغيير المنشود بشكل سريع. في ظل هذه الظروف، استمر العصيان المدني كأداة للاحتجاج ضد الحكومات المتعاقبة.[٢]

في عام ٢٠١٣، اندلعت موجة جديدة من الاحتجاجات والعصيان المدني بعد الإطاحة بالرئيس المنتخب محمد مرسي، حيث كان هناك انقسام سياسي حاد في البلاد بين مؤيدي جماعة الإخوان المسلمين والمعارضين لها. تركزت الاحتجاجات في تلك الفترة على مطالبات بإجراء انتخابات جديدة، وتغيير سياسات الحكومة، وتحقيق العدالة الاجتماعية. ومع مرور الوقت، أصبح العصيان المدني وسيلة أساسية للنشطاء في مصر للتعبير عن اعتراضاتهم على السياسات الحكومية، سواء في إطار الاحتجاجات ضد القوانين المعاكسة للحريات، أو في سياق الاحتجاجات العمالية والمهنية.رغم أن العصيان المدني في مصر قد حقق بعض النجاحات في الماضي، إلا أن التحديات أمامه ما زالت قائمة. فالحكومة المصرية، في العديد من الأوقات، كانت تتعامل مع الاحتجاجات بعنف، مما دفع العديد من المحتجين إلى مواصلة أساليب العصيان المدني في مواجهة القمع. ومع ذلك، تبقى أساليب العصيان المدني في مصر علامة

---

[١] . د. سامي عبد الله، الإحتجاجات والعصيان المدني في عالمنا العربي،ص١٣٧.

[٢] . الخطيب، احمد. (٢٠١٣ م). الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ص٢١١.

فارقة في قدرة الشعب على التعبير عن اعتراضاتهم وتحقيق مطالبهم، رغم الظروف الصعبة.بالنسبة للمستقبل، من الممكن أن يستمر العصيان المدني كأداة فعالة للتغيير في مصر، ولكن ذلك يتوقف على العديد من العوامل مثل قدرة المجتمع المدني على التنظيم، ومدى استجابة الحكومة للمطالب الشعبية، وكذلك التحديات الأمنية والاقتصادية التي قد تواجهها البلاد. من المؤكد أن العصيان المدني سيظل جزءًا مهمًا من حركة الاحتجاج في مصر، حيث يظل الشعب المصري يأمل في تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في ظل واقع سياسي واقتصادي صعب.[١]

يمكن القول إن العصيان المدني في مصر يمثل أحد الأساليب الفعالة التي استخدمها الشعب المصري للتعبير عن مطالبه وتحقيق التغيير. وعلى الرغم من التحديات والصعوبات التي واجهها، فإن هذا الشكل من الاحتجاج ظل يعكس إرادة التغيير في المجتمع المصري، ويؤكد على أهمية المشاركة السياسية والاحتجاج السلمي كحق من حقوق المواطنين في التعبير عن آرائهم.[٢]

الفرع الثالث: العصيان المدني في الجزائر

العصيان المدني في الجزائر يعد واحدًا من أبرز الأشكال الاحتجاجية التي يعبر من خلالها المواطنون عن رفضهم للسياسات الحكومية أو الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي لا تلبي تطلعاتهم. وتاريخ العصيان المدني في الجزائر طويل ومعقد، إذ يعكس فترات من القمع السياسي، والاحتجاج ضد الأنظمة الحاكمة، وتحقيق مطالب التغيير والعدالة. منذ الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي في ١٩٦٢، شهدت الجزائر العديد من المحطات التاريخية التي تميزت بمظاهر العصيان المدني، بدءًا من احتجاجات ضد الحكومات المختلفة إلى حركات مطالبة بالإصلاحات الديمقراطية.[٣]

واحدة من أبرز المحطات التي شهدت العصيان المدني في الجزائر كانت خلال فترة التسعينات، حيث بدأت البلاد تعاني من أزمة سياسية خانقة بعد إلغاء الانتخابات التشريعية عام ١٩٩١، التي كانت تُشير إلى فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ. هذا القرار قاد البلاد إلى حرب أهلية عنيفة بين الجماعات الإسلامية المسلحة والقوات الحكومية، أسفرت عن مقتل عشرات الآلاف. وفي تلك الفترة، ظهرت مظاهر العصيان المدني، مثل الإضرابات العامة والمظاهرات، كان الهدف منها رفض سياسة النظام الحاكم الذي استخدم القوة العسكرية لقمع المعارضة. على الرغم من القمع، استمر العصيان المدني في بعض المناطق، حيث كانت الاحتجاجات تركز على المطالبة بالسلام والاستقرار السياسي.

في السنوات التالية، كان هناك نوع آخر من العصيان المدني الذي تركز بشكل خاص على القضايا الاقتصادية والاجتماعية. مع مرور الوقت، بدأ الشعب الجزائري يشعر بالغبن بسبب السياسات الاقتصادية التي لم تنجح في توفير فرص العمل وتحسين الظروف المعيشية. في عام ٢٠١١، تأثرت

---

[١] . الخطيب، احمد. (٢٠١٣ م). الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوريص٢١٥.

[٢] . محمد عبد الله سليم، العصيان المدني في العصور القديمة، دار الفكر المعاصر، ص٣٢.

[٣] . د. رشا كمال، العصيان المدني في الفكر الغربي وتأثيره على القانون العربي ص٥٤.

الجزائر بموجة الربيع العربي التي اجتاحت العديد من الدول العربية، حيث خرج الجزائريون إلى الشوارع مطالبين بالإصلاحات السياسية والاقتصادية. العصيان المدني في هذه المرحلة كان يشمل مظاهرات حاشدة، حيث طالب المحتجون بتحسين الأوضاع الاقتصادية ومحاربة الفساد وإرساء ديمقراطية حقيقية.
ومع بداية الحراك الشعبي في فبراير ٢٠١٩، دخل العصيان المدني في الجزائر مرحلة جديدة. بدأ هذا الحراك بعد إعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ترشحه لولاية خامسة في الانتخابات الرئاسية، وهو ما اعتبره العديد من الجزائريين تحديًا للإرادة الشعبية ورغبة في الاستمرار في حكم استمر لمدة عقدين. انطلقت المظاهرات في مختلف المدن الجزائرية، واستخدم المتظاهرون أساليب العصيان المدني، مثل غلق الطرقات، الإضراب عن العمل، والاعتصام في الساحات العامة. كانت المطالب الأساسية تتمثل في رحيل الرئيس بوتفليقة، إلغاء الانتخابات الرئاسية، وتشكيل حكومة وطنية انتقالية تضمن انتخابات حرة ونزيهة.[١]

كانت مظاهرات الحراك الشعبي في الجزائر هي الأكثر سلمية وتنظيمًا في تاريخ العصيان المدني بالبلاد، حيث شارك فيها الملايين من الجزائريين من مختلف الشرائح الاجتماعية والفئات العمرية. بالرغم من محاولات الحكومة استخدام القوة لقمع الاحتجاجات، إلا أن الحراك الشعبي نجح في تحقيق العديد من مطالبه. ففي أبريل ٢٠١٩، استقال الرئيس بوتفليقة تحت ضغط الاحتجاجات، وهو ما شكل انتصارًا كبيرًا للمحتجين الذين سعوا لتحقيق التغيير السلمي.

لكن العصيان المدني في الجزائر لم يقتصر على المطالبة بتغيير الشخصيات السياسية فقط، بل تضمن أيضًا مطالب أوسع من أجل إصلاحات هيكلية في النظام السياسي والاقتصادي. فقد طالبت العديد من فئات الشعب الجزائري بتحقيق العدالة الاجتماعية، وإنهاء الفساد المستشري في مؤسسات الدولة، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. ورغم أن الحراك قد نجح في دفع النظام الجزائري إلى تغيير بعض مواقفه، إلا أن العديد من المحتجين يعتقدون أن التغيير المطلوب لم يتحقق بالكامل بعد، وأن الطريق نحو بناء دولة ديمقراطية ومزدهرة لا يزال طويلًا.من العوامل التي ساعدت على نجاح العصيان المدني في الجزائر، هو وعي الشعب بأهمية العمل السلمي في تحقيق التغيير. فعلى الرغم من التحديات والصعوبات، بقي المحتجون ملتزمين بأساليب سلمية، وهو ما جعل الحراك يحظى بدعم واسع من مختلف شرائح المجتمع. كما أن وجود قيادة غير منظمة ومرنة للمحتجين كان أحد أسباب قوتهم، حيث لم تكن هناك قيادات مركزية تستطيع النظام أن يتعامل معها بشكل مباشر، مما جعل الحراك أكثر تنوعًا وتعددًا في مطالبه.[٢]

الخاتمة /

اولا / النتائج :-

[١] . د. رشا كمال، العصيان المدني في الفكر الغربي وتأثيره على القانون العربي ص٦٥.
[٢] . د. عبد الله الزهراني، دور العصيان المدني في تغيير الأنظمة السياسية، دار الثقافة القانونية، ص٦٥.

ان العصيان المدني وسيلة سلمية حضارية للضغط على السلطات الحاكمة من اجل اصلاح قوانين النظام الحاكم او الغائها وله صور شتى في حين ان العصيان المسلح يكون باستخدام القوة والعنف ولا يكون العصيان المدني مشروعا الا اذا توفرت فيه مجموعة من الضوابط التي نصت عليها متون القوانيين الدولية وينظر اليه من جانبين الوسائل والغايات ويعد العصيان المدني في الدول الاوربية له تاريخ طويل ومحل اهتمام في باقي الدول مثل انكلترا ويعد شكل من اشكال التعبير عن الراي كفلته الشرائع السماوية والدساتير والقوانين الدولية لكونه يمثل الركيزة الاساسية في بناء المجتمعات القائمة على ضمان الحريات والحقوق وارساء مبادئ الديمقراطية كما ان في امريكا خلال الخمسينيات تواجه اشكالا مختلفا من العصيان المدني خلال فترة على المنشقين اليساريين وخاصة الشيوعين في امريكا بنشر مقالا لسياسي امريكي ديفيد سبيتز بعنوان الديمقراطية ومشكلة العصيان المدني اثار الكثير من الجدل والضوضاء في هذا المقال وفي سياق استجواب مجلسي النواب والشيوخ في الولايات المتحدة الامريكية على المنشقيين اليساريين طلب الامتناع بعضهم عن الكشف حول اسماء اصدقائهم الذين هم اعضاء او مؤيدين للحزب الشيوعي وهذا سيكلفهم فقدان وظائفهم في اطار العصيان المدني .

ثانيا/ المقترحات

من خلال هذه الدراسة يتضح هناك عدة امور لا بد من تحقيقها والتي ينبغي على السلطات التشريعية الوقوف عليها واعطائها جانب من الرعاية والاهتمام لكون ذلك يضمن حرية التعبير عن الراي وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية في العالم وهو تقنين منظومة قانونية تتضمن كافة مبادئ الحرية وتحقيق الحقوق وكذلك كافة اشكال الاحتجاج او التظاهر السلمي لغرض بناء ثقافة اجتماعية متينة قائمة على نقل الانسان بصورة خاصة من الحضيض الى التكامل .

المصادر:

١. د. إبراهيم النمري، دور العصيان المدني في إحداث التغيير السياسي، دار الفكر العربي، تاريخ النشر: ٢٠١٩

٢. د. أحمد إبراهيم محمد، الأنظمة القانونية وحقوق الإنسان في سياق العصيان المدني، دار الطليعة، تاريخ النشر: ٢٠١٧

٣. د. أحمد لطفي، الحركات الاجتماعية والعصيان المدني في المجتمعات العربية، دار الساقي للنشر، تاريخ النشر: ٢٠١٩

٤. د. جان هاروى، العصيان المدني في الأنظمة الديمقراطية، دار النشر الأوروبية، تاريخ النشر: ٢٠١٧.

٥. د. جمال عبد الله، الحركات الاحتجاجية والعصيان المدني في القانون العربي، دار الفكر العربي، تاريخ النشر: ٢٠١٧

٦. د. جمال فوزي، دور العصيان المدني في العالم العربي في القرن الواحد والعشرين، دار الثقافة القانونية، تاريخ النشر: ٢٠٢٠

٧. د. حسن العسيري، العصيان المدني في الفكر السياسي العربي، دار الكتاب العربي، تاريخ النشر: ٢٠١٨

٨. د. حسن محمد عبد الله، القانون الدستوري والعصيان المدني في العالم العربي، دار النهضة العربية، تاريخ النشر: ٢٠١٣

٩. د. رشا كمال، العصيان المدني في الفكر الغربي وتأثيره على القانون العربي، دار المعرفة، تاريخ النشر: ٢٠١٦

١٠. د. زهراء علي، دراسة في العصيان المدني في دول الربيع العربي، دار النشر: دار الحرف، تاريخ النشر: ٢٠١٤

١١. د. سامي عبد الله، الإحتجاجات والعصيان المدني في عالمنا العربي، مكتبة دار الساقي، تاريخ النشر: ٢٠٢٠

١٢. د. سعيد الجمل، الحريات العامة والعصيان المدني في الدول العربية، مكتبة دار الساقي، تاريخ النشر: ٢٠١٤

١٣. د. سميح الحبيب، الحقوق المدنية والعصيان المدني في القانون العربي، مكتبة دار العلوم، تاريخ النشر: ٢٠١٥

١٤. د. سمير محمد عبد الرحمن، العصيان المدني في الفكر السياسي والقانوني، دار النهضة العربية، تاريخ النشر: ٢٠١٩

١٥. د. سوسن عبد العزيز، العصيان المدني في مواجهة الأنظمة الاستبدادية، دار الطليعة، تاريخ النشر: ٢٠١٤

١٦. د. عبد الله الزكري، العصيان المدني في ضوء الاتفاقيات الدولية، دار المعرفة، تاريخ النشر: ٢٠٢٠

١٧. د. عبد الله الزهراني، دور العصيان المدني في تغيير الأنظمة السياسية، دار الثقافة القانونية، تاريخ النشر: ٢٠١٥

١٨. د. فؤاد عبد الله، العصيان المدني والمقاومة السلمية في الدول العربية، دار الكتاب المصري، تاريخ النشر: ٢٠١٣

١٩. د. ليلى فاروق، القانون الدستوري والعصيان المدني: دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، تاريخ النشر: ٢٠١٧

٢٠. د. ماريا لوئيزا، العصيان المدني في القوانين الأوروبية، دار النشر الأكاديمية الأوروبية، تاريخ النشر: ٢٠١٨.

٢١. د. محمد عبد اللطيف، العصيان المدني في الفكر السياسي العربي، دار العلوم للنشر، تاريخ النشر: ٢٠١٤

٢٢. د. محمود الزهيري، العصيان المدني في القانون الجزائري، دار الكتاب الجامعي، تاريخ النشر: ٢٠١٥

٢٣. د. مروة سعيد، العصيان المدني في القانون الدولي، دار النشر: دار الكتاب الجامعي، تاريخ النشر: ٢٠١٦

٢٤. د. مصطفى عبد اللطيف، القوانين العربية والعصيان المدني: دراسة مقارنة، دار العلوم للنشر، تاريخ النشر: ٢٠٢١

٢٥. د. مصطفى فؤاد، المجتمع المدني والعصيان المدني في الدول العربية، دار الشروق، تاريخ النشر: ٢٠٢٠

٢٦. د. نوال السعداوي، العصيان المدني في سياق حقوق الإنسان، دار الطليعة، تاريخ النشر: ٢٠١١

٢٧. د. نيكولاس دوبري، حقوق الإنسان والعصيان المدني في أوروبا، دار الأبحاث القانونية الأوروبية، تاريخ النشر: ٢٠١٥.

٢٨. د. يوسف رشاد، الحقوق السياسية والعصيان المدني في الأنظمة العربية، مكتبة الفكر، تاريخ النشر: ٢٠١٥

٢٩. د. يوسف محمد حسين، القانون الدولي والعصيان المدني: دراسة في الأطر القانونية، دار الكتب القانونية، تاريخ النشر: ٢٠١٦